

آراء

«خَلِّي بالك من زيزي» وسحر الواقع

بسمه السور

حقق مسلسل «خلي بالك من زيزي» من إخراج كريم الشناوي، نجاحا كبيرا، وسجل نسب مشاهدة عالية في الموسم الرمضاني المنصرم، بحسب إحصائيات واستفتاءات أجمع المشاهكون فيها على أن ما يميز العمل هو واقعيته الشديدة. يستحق هذا السلسل الإجتماعي المختلف الانتباه إليه، لإدماه على طرح مواضيع جديدة لم يسبق معالجتها في الدراما العربية. مثل «اضطراب الانتباه مع فرط النشاط» الذي كانت تعاني منه بطلة السلسل، زيزي. آتت الدور المثلة القديرة أمينة خليل التي أثبتت موهبتها الكبيرة من خلال قدرتها على تقليص الشخصية، وتقديمها للمتلقي بحرفية عالية. وتعد أمينة خليل من أهم ممثلات الجيل والكثير من براعة تتميز في أوراها بالأداء العفوي والمظهر الطبيعي الذي لم تُصدسه التختلات الجراحية. فطلت محتفظة بانفها الكبير الذي قد يراه بعضهم عيبا جسديا، من شأنه التقليل من فرص حصولها على أدوار الفتاة الحيوية. غير أنها أثبتت بطلان هذه النظرة، فطلعت موهبتها وقوة حضورها وجاذبية شخصيتها على أي اعتبارات متعلقة بالمفايض الجمالية الشائعة. وأطلق عليها نعترا ملغيا متحرزا من عمليات الفتح والحقن. كذلك فعل شركتها في البطولة الممثل البريع محمد ممدوح، فقد كسر حطر الوسامة والقيام المشوق المطلوب تورفه في الأوتل الذي لا الأعمال الدرامية العربية فهو يعتقد في أيٍّ من مؤامرات الشباب الوسيم الحذاب التي تشتمه كل النساء، شأن الملكات في السلسلات البنائية والسورية. تشاركهن في العادة ممثلات من الأصل ملوك جمال ضاععات العمليات تجميل كثيرة، ما يفقد تلك الأعمال مصداقيتها وقدرتها على تصوير الحواقع.

يقدم ممدوح في «خلي بالك من زيزي» شخصية الحامي مراد، شخصية واقعية ومدنا، تتصافها في أي مكان. مراد مكتنز الجسد متواضع الجمال، حوام متخصص في قضايا الأحوال الشخصية. يتم التعارف بينهما، حين تلجأ إليه زيزي في قضية الطلاق من زوجها. وضمن نظم محكم، مشغول بعاية ومستند بشلق ملموس على معلومات طبية وصحية وقانونية دقيقة. فقد السلسل قضايا اجتماعية ونفسية وصحية وعاطفية وأسرية تثير اهتمام (وتفاعل) المتلقي في سوف يحسن بأن العمل يحميه ذاتقة، وي طرح موهبه، من دون افتعال أو مبالغة. تناول العمل أسباب فشل العلاقات الزوجية، وتعبيدات العلاج بين العفل وذويه، وتأثيرات مرحلة الطفولة على التكوين النفسي للإنسان، واقترح، في الوقت نفسه، حلولا للمشكلات الصحية والنفسية، مستمدة من أبحاث علمية متخصصة. مركزًا على اضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة، من خلال مشاركة المثلة الطفلة ربيع عبد القادر في شخصية تيتو، الصالبة باضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط، نتموجا عن أمراض العصر النفسية الجديدة على ثقافتنا، والتي يعاني منها أطفال كثيرون من دون إرباك من ذويهم جدية المشكلة وإمكانية التخفيف من آثارها، في حال تم معالجتها. ويقرر الممثل حيزا لخصص حب جميلة غير تقليدية، تعتربها عقباتٍ سرعان ما تتلاشى، مباشرة بقدرة الحب على تذليل الصعوبات، وتجميل الحياة بالوان الفرح والأمل باللغ، ويدعو إلى قيم جميلة، مثل التسامح والثابرة والتحنّي والمروح. استطاع المخرج إدخال السعادة إلى قلوب متابعي العمل، من خلال النهاية الذكية والمتوازنة التي لم تعادر منطقة الواقعية، فتتوزع النهايات بين من تفرق ومن تقارب، متجاوزا أحران الماضي، وإيقى الباب مواربا لجزءٍ ثانٍ، أرى أن العمل يحنثنا، من خلال متابعة حياة الزوج الأول، الذي تور ببراعة الممثل على قاسم الذي تفتّل الضمارة، وبدأ في خطوات عملية لتحسين حياته، وكذلك تحتمل لغامرة زيزي في مهنتها الجديدة معالجة لأطفال المصابين بفرط الحركة. مزيدا من التفاصيل التوعوية في هذا المجال، «خلي بالك من زيزي» مسلسل عربي فائق التميز، يحقق للمتلقى المنفعة والعائنة لمنه في آن، ويوصل لمنفعة من كل أفراد العائلة لخلاؤه من العنف والبذاءة والهجاجة التي باتت عنوانا لأعمال درامية عربية كثيرة.

(كاتب سوري في واشنطن)

الانقسام السياسي وشكل المؤسسات الأمريكية

زبوان زباده

ليست المرة الأولى التي يتعادل فيها أعضاء المجلس الشيوخ بين الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، إذ انقسم مجلس الشيوخ مناصفةً بين الحزبين، بما يعكس انقسامًا حزبياً نادراً. ليست المرة الأولى، لكنها قد تكون الأكثر تعبيراً عن الانقسام السياسي والحزبي العميق الذي تعصف بالولايات المتحدة اليوم، إذ ما نظرتنا إلى كيفية رد فعل الولايات الأمريكية على وباء كورونا، وكيف اختلفت ردّ فعل الولايات الجمهورية عن رد فعل الولايات التي يحكمها الديمقراطيون. وعلى أعضاء المحكمة الدستورية العليا، وعلى الخطاب السياسي السبوي الذي اصبح يزعج على العود - اللصم بوضفه السياسي من الحزب الخلفيه، ما يشير إلى أن الانقسام الحزبي سيكون له أثره على المؤسسات السياسية الأمريكية على المستوى العيبد.

تختلف الحكومة الدستورية العليا من أعضاءها، وقد تمكّن الرئيس السابق، نينجا تسعة اعطاء ونظام المشورية وتقديراته تراسم، من تعيين ثلاثة أعضاء خلال أربع سنوات، فيما لم يعين سلفه أوباما خلال سنواته الثماني سوى عضوين، ما جعل للمحافظين الأغلبيّة على حساب القضاة الليبراليين. وفي وفاة القاضي سكاليا، وهو من أشهر القضاة المحافظين في هذه المحكمة، وكان أول قاضٍ من أصول مسيحية عينة الرئيس ريفان قاضيا فيها، واشتهر بمواقفه وتقديراته الشخصية، وكان قال عنها، لنصوص الدستور، وما كان قد شكّل ثوراً حقيقياً للمحافظين، كما عيّنت ثوراً حقيقياً للمحافظين، وهي قضية بالغة الأهمية في الولايات المتحدة، من وفاة القاضي تمكّن تراسم من تعيين ثلاثة من القضاة باسمهما، وتعدو يستنون إلى مدرسة القاضي سكاليا في التقدير السياسي للقانون، وهو ما أخل بوثوان المحكمة لصحة المحافظين، وزاد تحوّف الديمقراطي والليبراليين من تراجع حجم دعم قضائهما، فيما يتعلق بقضايا المثليين والإجهاض، وغيرها من القضايا بالغة الأهمية، وخصوصاً بالنسبة إلى المحافظين، والولايات الوسطى والجنوبية، وهو ما انعكس في خطاب الحزب الديمقراطي اليوم الذي بدأ يتحدث عن توسيع المحكمة الدستورية العليا، في خصم 12 عضواً، لا تسعة فقط. وشكل الرئيس بايدن لجنة

صحة شعبية فلسطينية وكبوة أهمية

علاء الترابز

في ظل الصحة الشعبية الفلسطينية المتجدد، وخصوصا توسطه في وقف إطلاق النار أخيرا بين إسرائيل وحماس، لا يمثل تحوّلاً جوهرياً في السياسة المصرية، من حيث تنفيذها إلى «المتفاعل مع الحرة» في أغلب الجوانب أخيرا، والنوسط والنفاز على إطلاق النار وصقفة محتتملة في تحقيق أسرى فلسطينيين من الشجون اما فيما يتعلق بما يسمى اتفاقات إبراهيم، فإن موجة المواجهات أخيرا تحدّث مواطن الضعف والشهاشة المتحصلة في هذه الاتفاقات، وكشفت نيات الموقعين عليها واستراتيجياتهم، حيث تجلّت سنويات التقارب والتحكّم بين السياسات

التعامل مع «الملف الفلسطيني» وأنه مستعد لإتباع توجهات الأميركية في هذا الصدد، فقد أراوت الإبرة الأميركية أن «تعاقد» مع فاعل الدمى من أجل التوصل لديناميات جديدة، فبورها جبل جديد من الفلسطيينات والفلسطينيين، وجهات فاعلة سياسية غير تقليدية ومنظمات شبابية وليدة، كيف يمكن أن نقرأ بعض التحركات الإقليمية، وخصوصا ما يتعلق بالذراع المصري المتجدّد واتفاقات إبراهيم؟ وماذا عن الاستجابات الدولية إزاء التصعيد الإسرائيلي، سيما فيما يخص الأدوار المنوطة بالولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي؟ من الأهمية بمكان أن نذكر أن الدور المصري المتجدد، وخصوصا توسطه في وقف إطلاق النار أخيرا بين إسرائيل وحماس، لا يمثل تحوّلاً جوهرياً في السياسة المصرية، حيث إن الحوافز الاقتصادية، بما في ذلك الإطر العام الحالي، لن تشترى السلام السياسي، الحرة في أغلب الجوانب أخيرا، والنوسط اعراض المشكلة فقط، وليس المشكلة نفسها، اما فيما يتعلق بما يسمى اتفاقات إبراهيم، فإن موجة المواجهات أخيرا تحدّث مواطن الضعف والشهاشة المتحصلة في هذه الاتفاقات، وكشفت نيات الموقعين عليها واستراتيجياتهم، حيث تجلّت سنويات التقارب والتحكّم بين السياسات

كاريكاتير



تونس... سياحة تحت حصار الوباء

هذه الصغائر، سعت الحكومات المتعاقبة، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنتخبينها، إلى إنعاش القطاع، على غير تنظيم محلات دعائية، ووضعها بنواة دولة الاستقلال في تونس، بدأ واستكشفها في القصاد البلاد، وكان هذا قرارا جريئاً، خصوصا أن تونس كانت تفتقد إلى جيل متميز في وپاء كورونا، وكيف اختلفت ردّ فعل الولايات الجمهورية عن رد فعل الولايات التي يحكمها الديمقراطيون. وعلى أعضاء المحكمة الدستورية العليا، وعلى الخطاب السياسي السبوي الذي اصبح يزعج على العود - اللصم بوضفه السياسي من الحزب الخلفيه، ما يشير إلى أن الانقسام الحزبي سيكون له أثره على المؤسسات السياسية الأمريكية على المستوى العيبد.

العهدس مبروك

منذ تسعينيات القرن الماضي، ومع أول المحطات النووية والإقتصادية التي وضعها بنواة دولة الاستقلال في تونس، بدأ واستكشفها في القصاد البلاد، وكان هذا قرارا جريئاً، خصوصا أن تونس كانت تفتقد إلى جيل متميز في وپاء كورونا، وكيف اختلفت ردّ فعل الولايات الجمهورية عن رد فعل الولايات التي يحكمها الديمقراطيون. وعلى أعضاء المحكمة الدستورية العليا، وعلى الخطاب السياسي السبوي الذي اصبح يزعج على العود - اللصم بوضفه السياسي من الحزب الخلفيه، ما يشير إلى أن الانقسام الحزبي سيكون له أثره على المؤسسات السياسية الأمريكية على المستوى العيبد.

منذ تسعينيات القرن الماضي، ومع أول المحطات النووية والإقتصادية التي وضعها بنواة دولة الاستقلال في تونس، بدأ واستكشفها في القصاد البلاد، وكان هذا قرارا جريئاً، خصوصا أن تونس كانت تفتقد إلى جيل متميز في وپاء كورونا، وكيف اختلفت ردّ فعل الولايات الجمهورية عن رد فعل الولايات التي يحكمها الديمقراطيون. وعلى أعضاء المحكمة الدستورية العليا، وعلى الخطاب السياسي السبوي الذي اصبح يزعج على العود - اللصم بوضفه السياسي من الحزب الخلفيه، ما يشير إلى أن الانقسام الحزبي سيكون له أثره على المؤسسات السياسية الأمريكية على المستوى العيبد.

منذ تسعينيات القرن الماضي، ومع أول المحطات النووية والإقتصادية التي وضعها بنواة دولة الاستقلال في تونس، بدأ واستكشفها في القصاد البلاد، وكان هذا قرارا جريئاً، خصوصا أن تونس كانت تفتقد إلى جيل متميز في وپاء كورونا، وكيف اختلفت ردّ فعل الولايات الجمهورية عن رد فعل الولايات التي يحكمها الديمقراطيون. وعلى أعضاء المحكمة الدستورية العليا، وعلى الخطاب السياسي السبوي الذي اصبح يزعج على العود - اللصم بوضفه السياسي من الحزب الخلفيه، ما يشير إلى أن الانقسام الحزبي سيكون له أثره على المؤسسات السياسية الأمريكية على المستوى العيبد.

منذ تسعينيات القرن الماضي، ومع أول المحطات النووية والإقتصادية التي وضعها بنواة دولة الاستقلال في تونس، بدأ واستكشفها في القصاد البلاد، وكان هذا قرارا جريئاً، خصوصا أن تونس كانت تفتقد إلى جيل متميز في وپاء كورونا، وكيف اختلفت ردّ فعل الولايات الجمهورية عن رد فعل الولايات التي يحكمها الديمقراطيون. وعلى أعضاء المحكمة الدستورية العليا، وعلى الخطاب السياسي السبوي الذي اصبح يزعج على العود - اللصم بوضفه السياسي من الحزب الخلفيه، ما يشير إلى أن الانقسام الحزبي سيكون له أثره على المؤسسات السياسية الأمريكية على المستوى العيبد.

(كاتب وزير تونسسي سابق)

قرّر فاعلون زيسيون

في المجتمع

الدولي غُض الطرف،

والسماح لإسرائيل

بان تنتهك القانون

الدولي

منذ عقود في فلسطن - إسرائيل، الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، على وجه مثل السودان والمغرب، مظاهرات للتصان مع الفلسطينيين ونضالهم. كان الزخم الفلسطيني، بمثابة تذكير سريع بان القضية الفلسطينية لم تمت، ولم تُنَس. كما يود كثيرون من مؤيدي ما تسمى اتفاقات إبراهيم أن يعتقدوا ويجادلوا، اما عن الاستجابات الدولية إزاء التصعيد، ولا سيما استجابات الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، جميعهم فعلوا بعض الفاعلين الرئيسيين في المجتمع هذا المتشروع عتقا مباشرًا وغير مباشر. بعد التصعيد أضح أكثر أشكال التصعيد، وأعبر الأتعداد الأمريكي عن قلقه، لقد فشلتو جميعًا، مرة أخرى، في إعمال القانون الدولي، وفشلوا في تحصيل إسرائيل المسؤولية عن انتهاكها المستمر للقانون، فقد شهدت تراجعًا أكثر في شرعية المؤسسات العالمية الرئيسية، مثل منتهى الوفاقة والعلوية غير المُستغربة، وراثيا الأمم المتحدة، ثلغن الوضع البائس، لكنها عاجزة عن فعل ما يضمن

الرئيسيين فيه، مثل المانيا، في دعم الاحتلال العسكري، وإدامة الاستعمار وتطبيع الفصل العنصري والتمييز.

تلك شهودنا أيضًا نواطؤ الإبرة الأميركية مع إسرائيل في تدمير غزة، ومن ثم إعلانها العزّة على إعادة بنائها في معمير جندسد منتهى الوفاقة والعلوية غير المُستغربة، وراثيا الأمم المتحدة، ثلغن الوضع البائس، لكنها عاجزة عن فعل ما يضمن

يحبون أن يعتقدوا ويجادلوا، اما عن الاستجابات الدولية إزاء التصعيد، ولا سيما استجابات الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، جميعهم فعلوا بعض الفاعلين الرئيسيين في المجتمع هذا المتشروع عتقا مباشرًا وغير مباشر. بعد التصعيد أضح أكثر أشكال التصعيد، وأعبر الأتعداد الأمريكي عن قلقه، لقد فشلتو جميعًا، مرة أخرى، في إعمال القانون الدولي، وفشلوا في تحصيل إسرائيل المسؤولية عن انتهاكها المستمر للقانون، فقد شهدت تراجعًا أكثر في شرعية المؤسسات العالمية الرئيسية، مثل منتهى الوفاقة والعلوية غير المُستغربة، وراثيا الأمم المتحدة، ثلغن الوضع البائس، لكنها عاجزة عن فعل ما يضمن

عالم شعبان

مظاهرات ومواجهات أمنية، القبض على العشرات، قرارات بالحبس، شاهد متكرر بيزنام عن إجراءات تطوير المخطط السكنية غير المخططة منذ بداية التسعينيات، والتي يتبع فيها غالبا التهجير القسري، الناس ويخضرون ويستعدّون لدفع الضد في الإسنخدية عن الإطر المتكرّر، اللاتف قدرة سكان الحي المكتظ سكانيا على تخليق أنفسهم، والتعبئة مستخدمين وسائل التواصل الاجتماعي، والسبكات الاجتماعية، المهاي والمساجد، وأن تحدد كلنتهم، ويتجاسر الألف منهم على التظاهر، على الرغم من تكلفته العالية، ويواجهون مخاطر عدة في ظل السلطوية، تهم بالنظر والحريض، غير إحصاءت باستغلال الأزمة من أطراف ووسائل إعلام خارجية تشابه المظاهرات مع مخطئتها، المتعلقة بالحق في السكن، وضمن احتجاجات على سياسات التخطيط العمراني. صحّح أنها اتلعت وانتهت بسرعة، لكن لا يمكن الاستخفاف بها، وإعتارها عارضة، لكونها كاشفة عن أحوال طبقات الفئات الاجتماعية موممة، تعتبر مساحات العيش، في مساكن، وإن كانت متدنية القيمة، ملجأ لها ومرتكزًا لحياتها، بما توفره من سند، ومحيط اجتماعي يوفّر فيه مصدر للعمل ونشاط أهلها يشتغل علاقات اجتماعية، تربط بشعور من التمييز الطبقى، خصوصا مع ألفتها بضعمة علاقات اجتماعية، واستخدام اليهم بوصفها راس مال اجتماعي، شبكة من تضامن، وسوقا اقتصاديا فيه تبادل للنصائح ومورد وعلم، والتفعل على مصاصب الحياة، خصوصا في أصحاب المعاملة غير المنظمة، وخصوصا في نفاذ إجرائهم لتحمل السكن بأسعار مبالغ فيها إلى جانب أسعار الخدمات. المشكلة ليست في المسكن نفسه، ولكن قفدان رأس المال الاجتماعي، وسوق العمل غير شعور بالظلم والتمييز، وشكوك في مسارات ومخططات تهجير وغير المتحجّين صراحة وعن تشككهم وعجزهم لمخططات النقل الجري وعمليات الإخلاء، وهذا الموقف يتشابه مع ردود أفعال أغلب حالات المناطق التي شهدت نفس الإجراءات، سواء الهدم أو النقل للقوة الجبرية.

تبقى أن مصفات عمليات التطوير يحتج عليها الميجرون، ويرونها تشكل مخاطر، وغير عادلة، تطرح الأراضي بعد زعها ورسم توجهات استثمارية تمخّن من مساندة مستثمرين أو إقامة مشروعات سكنية مملوكة للقطاع، غالبا تخصص لسلطات مزلفة، أصبحت بشكل ضصاع، مسألة ملكية الأرض، والبناء عليها، ومدخلها مستغمارات الأثري، والسوق غير الرسمي (السباحة صريحة، وبخفية، وقافية... فضلا عن مراجعة الجودة والتكوين والتحصين في ظروف الوباء وشروطه.

الرهان العاجل لبلد تلت يعصفه، أي حد كبير، على السباحة، هو حاضرة أوليها، على أندية المقاهرات عدة مناطق ريفية، بعد تنفيذ قانون التصالح على العقارات الخلفائية، وعلى الرغم من تراجع المبيعات في تقدير حجم الغرامات، أو ما سمعت تكاليف التصالح، جمعت الدولة ما يزيد على 17 مليار دينار.

منذ أن برز، تكار الاحتجاجات منذ بداية برنامج التطوير عام 1993، إلا أن توجهات الحكومات المتعاقبة لم تتغير كثير، وربما ساهمت الحركات الاحتجاجية التي قادها اهالي المديحة في مخططات التطوير، في إحياءات إيجابية لتحسين شروط التفاوض، خصوصا أنه يمكن لدى من يهجرؤون أماكن بدلة (كحالة كفر الطلو حلوان، وبعض المقاهرة الوبقة وقلة الكيش على وسط القاهرة)، ليست تكسب السكنية، ولكن مقاومة الطرد، إلى الشارع عدلت جزئيا طرق

عدم تكراره في المستقبل القريب. وراثيا الفلسطينية أن تتعلم من شعبها، فقد قدّم هذا الشعبين الشائر في شوارع فلسطن (كل فلسطن) لقبائنة، مرة أخرى، درسا مهما: توفقوا عن نهج/ نموذج الإرضاء الدولي لإنتاع الجهات الخارجية بانكم تستحقون الحقوق، واستمتعوا بدلًا من ذلك في نهج داخلي ينطلق من قاعدة حقوقكم ومصالحكم، عدتها فقط سنسطر اولئك الفاعلون الخارجيون إلى التعامل والحرية والمساواة والكرامة.

جديد حلقات المواجهة والاشتباك والتصعيد لم تقض إسرائيل والمشروع الاستعماري الاستيطاني وتعزيرهما، وحسب بل كشفت وعزّت أيضا مدى دعم بعض الفاعلين الرئيسيين في المجتمع هذا المتشروع عتقا مباشرًا وغير مباشر. بعد التصعيد أضح أكثر أشكال التصعيد، وأعبر الأتعداد الأمريكي عن قلقه، لقد فشلتو جميعًا، مرة أخرى، في إعمال القانون الدولي، وفشلوا في تحصيل إسرائيل المسؤولية عن انتهاكها المستمر للقانون، فقد شهدت تراجعًا أكثر في شرعية المؤسسات العالمية الرئيسية، مثل منتهى الوفاقة والعلوية غير المُستغربة، وراثيا الأمم المتحدة، ثلغن الوضع البائس، اين يبدأ وكيف الأمر ليس معقدا حقًا، كما يحبون أن يعتقدوا ويجادلوا.

منذ أن برز، تكار الاحتجاجات منذ بداية برنامج التطوير عام 1993، إلا أن توجهات الحكومات المتعاقبة لم تتغير كثير، وربما ساهمت الحركات الاحتجاجية التي قادها اهالي المديحة في مخططات التطوير، في إحياءات إيجابية لتحسين شروط التفاوض، خصوصا أنه يمكن لدى من يهجرؤون أماكن بدلة (كحالة كفر الطلو حلوان، وبعض المقاهرة الوبقة وقلة الكيش على وسط القاهرة)، ليست تكسب السكنية، ولكن مقاومة الطرد، إلى الشارع عدلت جزئيا طرق

تظاهرات الإسكندرية... ملامح من أزمة التخطيط العمراني

معالجة الأزمات، كما حالة مثلت ماسبيرو الماصق للفتنزيون، لكن نهج الاستلاء والتشويه يبقى مستمرًا، ويعكس أوجهًا والإنحيازات الطبقيّة.

وفي الحالة الأخيرة (عزبة نادي الصيد بالإسكندرية) نموذجنا لمعرفة لماذا يحتج الناس ويخضرون ويستعدّون لدفع الضد في الإسنخدية عن الإطر المتكرّر، اللاتف قدرة سكان الحي المكتظ سكانيا على تخليق أنفسهم، والتعبئة مستخدمين وسائل التواصل الاجتماعي، والسبكات الاجتماعية، المهاي والمساجد، وأن تحدد كلنتهم، ويتجاسر الألف منهم على التظاهر، على الرغم من تكلفته العالية، ويواجهون مخاطر عدة في ظل السلطوية، تهم بالنظر والحريض، غير إحصاءت باستغلال الأزمة من أطراف ووسائل إعلام خارجية تشابه المظاهرات مع مخطئتها، المتعلقة بالحق في السكن، وضمن احتجاجات على سياسات التخطيط العمراني. صحّح أنها اتلعت وانتهت بسرعة، لكن لا يمكن الاستخفاف بها، وإعتارها عارضة، لكونها كاشفة عن أحوال طبقات الفئات الاجتماعية موممة، تعتبر مساحات العيش، في مساكن، وإن كانت متدنية القيمة، ملجأ لها ومرتكزًا لحياتها، بما توفره من سند، ومحيط اجتماعي يوفّر فيه مصدر للعمل ونشاط أهلها يشتغل علاقات اجتماعية، تربط بشعور من التمييز الطبقى، خصوصا مع ألفتها بضعمة علاقات اجتماعية، واستخدام اليهم بوصفها راس مال اجتماعي، شبكة من تضامن، وسوقا اقتصاديا فيه تبادل للنصائح ومورد وعلم، والتفعل على مصاصب الحياة، خصوصا في أصحاب المعاملة غير المنظمة، وخصوصا في نفاذ إجرائهم لتحمل السكن بأسعار مبالغ فيها إلى جانب أسعار الخدمات. المشكلة ليست في المسكن نفسه، ولكن قفدان رأس المال الاجتماعي، وسوق العمل غير شعور بالظلم والتمييز، وشكوك في مسارات ومخططات تهجير وغير المتحجّين صراحة وعن تشككهم وعجزهم لمخططات النقل الجري وعمليات الإخلاء، وهذا الموقف يتشابه مع ردود أفعال أغلب حالات المناطق التي شهدت نفس الإجراءات، سواء الهدم أو النقل للقوة الجبرية.

وفي مواجهة حالة التعبئة المعتادة ضد سكان المناطق الشعبية بوصفهم أزمة، واستخدام عمليات الوصل الاجتماعي مع إيداعهم فعليا عن محيط المدينة، تحدّت عملية تعبئة شعبية مضادة للدفاع عن الحق في السكن والأرض، وإيضاح الصورة الاجتماعية للسكان، والذين ويحكم عوامل عديدة، ليسو فاعلة طبقيّة واجتماعية أيضا كما يصور بعضهم، وأثبتت منازلتهم أيضا ذات سمعة معاربية واسعة، وتاريخ المنطقة عن نصف قرن مضيفا ألهوبا بأنها منطقة شعبية، في مواجهة عداية الحكام، وإعلامية بأنها منطقة تحوي أمراضا اجتماعية، وبقرا إجرامية، وكل مساكنها خطيرة معماریا (اشكاش ضليح وخشب)، ومن حيث طبيعة الملكية، سكاوها واضعو يد مستثمرين أو إقامة مشروعات سكنية مملوكة للقطاع، غالبا تخصص لسلطات مزلفة، أصبحت بشكل ضصاع، مسألة ملكية الأرض، والبناء عليها، ومدخلها مستغمارات الأثري، والسوق غير الرسمي (السباحة صريحة، وبخفية، وقافية... فضلا عن مراجعة الجودة والتكوين والتحصين في ظروف الوباء وشروطه.

الرهان العاجل لبلد تلت يعصفه، أي حد كبير، على السباحة، هو حاضرة أوليها، على أندية المقاهرات عدة مناطق ريفية، بعد تنفيذ قانون التصالح على العقارات الخلفائية، وعلى الرغم من تراجع المبيعات في تقدير حجم الغرامات، أو ما سمعت تكاليف التصالح، جمعت الدولة ما يزيد على 17 مليار دينار.

أخيرا، ينبغي للمقادات السياسية التقليدية من المشكلة، وليس جزءًا من الحل، دليلا صارخا على أنه لم يتعلم من دروس الماضي، على الرغم من تدخلاته المتواصلة منذ عقود في فلسطن - إسرائيل، الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، بل بخذل الشعب الفلسطيني المتمرد والمجاهد، مثل العدالة والحرية والمساواة والكرامة. جديد حلقات المواجهة والاشتباك والتصعيد لم تقض إسرائيل والمشروع الاستعماري الاستيطاني وتعزيرهما، وحسب بل كشفت وعزّت أيضا مدى دعم بعض الفاعلين الرئيسيين في المجتمع هذا المتشروع عتقا مباشرًا وغير مباشر. بعد التصعيد أضح أكثر أشكال التصعيد، وأعبر الأتعداد الأمريكي عن قلقه، لقد فشلتو جميعًا، مرة أخرى، في إعمال القانون الدولي، وفشلوا في تحصيل إسرائيل المسؤولية عن انتهاكها المستمر للقانون، فقد شهدت تراجعًا أكثر في شرعية المؤسسات العالمية الرئيسية، مثل منتهى الوفاقة والعلوية غير المُستغربة، وراثيا الأمم المتحدة، ثلغن الوضع البائس، اين يبدأ وكيف الأمر ليس معقدا حقًا، كما يحبون أن يعتقدوا ويجادلوا.

منذ أن برز، تكار الاحتجاجات منذ بداية برنامج التطوير عام 1993، إلا أن توجهات الحكومات المتعاقبة لم تتغير كثير، وربما ساهمت الحركات الاحتجاجية التي قادها اهالي المديحة في مخططات التطوير، في إحياءات إيجابية لتحسين شروط التفاوض، خصوصا أنه يمكن لدى من يهجرؤون أماكن بدلة (كحالة كفر الطلو حلوان، وبعض المقاهرة الوبقة وقلة الكيش على وسط القاهرة)، ليست تكسب السكنية، ولكن مقاومة الطرد، إلى الشارع عدلت جزئيا طرق

تظاهرات الإسكندرية...

معالجة الأزمات، كما حالة مثلت ماسبيرو الماصق للفتنزيون، لكن نهج الاستلاء والتشويه يبقى مستمرًا، ويعكس أوجهًا والإنحيازات الطبقيّة.

وفي الحالة الأخيرة (عزبة نادي الصيد بالإسكندرية) نموذجنا لمعرفة لماذا يحتج الناس ويخضرون ويستعدّون لدفع الضد في الإسنخدية عن الإطر المتكرّر، اللاتف قدرة سكان الحي المكتظ سكانيا على تخليق أنفسهم، والتعبئة مستخدمين وسائل التواصل الاجتماعي، والسبكات الاجتماعية، المهاي والمساجد، وأن تحدد كلنتهم، ويتجاسر الألف منهم على التظاهر، على الرغم من تكلفته العالية، ويواجهون مخاطر عدة في ظل السلطوية، تهم بالنظر والحريض، غير إحصاءت باستغلال الأزمة من أطراف ووسائل إعلام خارجية تشابه المظاهرات مع مخطئتها، المتعلقة بالحق في السكن، وضمن احتجاجات على سياسات التخطيط العمراني. صحّح أنها اتلعت وانتهت بسرعة، لكن لا يمكن الاستخفاف بها، وإعتارها عارضة، لكونها كاشفة عن أحوال طبقات الفئات الاجتماعية موممة، تعتبر مساحات العيش، في مساكن، وإن كانت متدنية القيمة، ملجأ لها ومرتكزًا لحياتها، بما توفره من سند، ومحيط اجتماعي يوفّر فيه مصدر للعمل ونشاط أهلها يشتغل علاقات اجتماعية، تربط بشعور من التمييز الطبقى، خصوصا مع ألفتها بضعمة علاقات اجتماعية، واستخدام اليهم بوصفها راس مال اجتماعي، شبكة من تضامن، وسوقا اقتصاديا فيه تبادل للنصائح ومورد وعلم، والتفعل على مصاصب الحياة، خصوصا في أصحاب المعاملة غير المنظمة، وخصوصا في نفاذ إجرائهم لتحمل السكن بأسعار مبالغ فيها إلى جانب أسعار الخدمات. المشكلة ليست في المسكن نفسه، ولكن قفدان رأس المال الاجتماعي، وسوق العمل غير شعور بالظلم والتمييز، وشكوك في مسارات ومخططات تهجير وغير المتحجّين صراحة وعن تشككهم وعجزهم لمخططات النقل الجري وعمليات الإخلاء، وهذا الموقف يتشابه مع ردود أفعال أغلب حالات المناطق التي شهدت نفس الإجراءات، سواء الهدم أو النقل للقوة الجبرية.

وفي مواجهة حالة التعبئة المعتادة ضد سكان المناطق الشعبية بوصفهم أزمة، واستخدام عمليات الوصل الاجتماعي مع إيداعهم فعليا عن محيط المدينة، تحدّت عملية تعبئة شعبية مضادة للدفاع عن الحق في السكن والأرض، وإيضاح الصورة الاجتماعية للسكان، والذين ويحكم عوامل عديدة، ليسو فاعلة طبقيّة واجتماعية أيضا كما يصور بعضهم، وأثبتت منازلتهم أيضا ذات سمعة معاربية واسعة، وتاريخ المنطقة عن نصف قرن مضيفا ألهوبا بأنها منطقة شعبية، في مواجهة عداية الحكام، وإعلامية بأنها منطقة تحوي أمراضا اجتماعية، وبقرا إجرامية، وكل مساكنها خطيرة معماریا (اشكاش ضليح وخشب)، ومن حيث طبيعة الملكية، سكاوها واضعو يد مستثمرين أو إقامة مشروعات سكنية مملوكة للقطاع، غالبا تخصص لسلطات مزلفة، أصبحت بشكل ضصاع، مسألة ملكية الأرض، والبناء عليها، ومدخلها مستغمارات الأثري، والسوق غير الرسمي (السباحة صريحة، وبخفية، وقافية... فضلا عن مراجعة الجودة والتكوين والتحصين في ظروف الوباء وشروطه.

الرهان العاجل لبلد تلت يعصفه، أي حد كبير، على السباحة، هو حاضرة أوليها، على أندية المقاهرات عدة مناطق ريفية، بعد تنفيذ قانون التصالح على العقارات الخلفائية، وعلى الرغم من تراجع المبيعات في تقدير حجم الغرامات، أو ما سمعت تكاليف التصالح، جمعت الدولة ما يزيد على 17 مليار دينار.

منذ أن برز، تكار الاحتجاجات منذ بداية برنامج التطوير عام 1993، إلا أن توجهات الحكومات المتعاقبة لم تتغير كثير، وربما ساهمت الحركات الاحتجاجية التي قادها اهالي المديحة في مخططات التطوير، في إحياءات إيجابية لتحسين شروط التفاوض، خصوصا أنه يمكن لدى من يهجرؤون أماكن بدلة (كحالة كفر الطلو حلوان، وبعض المقاهرة الوبقة وقلة الكيش على وسط القاهرة)، ليست تكسب السكنية، ولكن مقاومة الطرد، إلى الشارع عدلت جزئيا طرق

(كاتب مصري)

حاشية على الانتخابات الجزائرية

عصم الباري

كان الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، أراد أن يستيق حرجا مؤكدا سيغشى النظام الذي يمثله، عندما قال، صباح يوم أول من أمس، بعد أن أدلى بصوته في اقتراع الانتخابات عندما في بلاده إن نسبة المشاركة في هذه الانتخابات لا نهمه، وإنما الشرعية الناتجة عن الصندوق، وما تفرزه من نواب يمثلون السلطة التشريعية. ومساء، أعلن رئيس الهيئة الوطنية السنقطة للانتخابات، محمد شرفي، إن النسبة بلغت 30,20% عند إغلاق صناديق الاقتراع وأنها 5% من الجزائريين في الخارج، ولو تسحقون الحقوق، واستمتعوا بدلًا من ذلك في نهج داخلي ينطلق من قاعدة حقوقكم ومصالحكم، عدتها فقط سنسطر اولئك الفاعلون الخارجيون إلى التعامل والحرية والمساواة والكرامة. جديد حلقات المواجهة والاشتباك والتصعيد لم تقض إسرائيل والمشروع الاستعماري الاستيطاني وتعزيرهما، وحسب بل كشفت وعزّت أيضا مدى دعم بعض الفاعلين الرئيسيين في المجتمع هذا المتشروع عتقا مباشرًا وغير مباشر. بعد التصعيد أضح أكثر أشكال التصعيد، وأعبر الأتعداد الأمريكي عن قلقه، لقد فشلتو جميعًا، مرة أخرى، في إعمال القانون الدولي، وفشلوا في تحصيل إسرائيل المسؤولية عن انتهاكها المستمر للقانون، فقد شهدت تراجعًا أكثر في شرعية المؤسسات العالمية الرئيسية، مثل منتهى الوفاقة والعلوية غير المُستغربة، وراثيا الأمم المتحدة، ثلغن الوضع البائس، اين يبدأ وكيف الأمر ليس معقدا حقًا، كما يحبون أن يعتقدوا ويجادلوا.

منذ أن برز، تكار الاحتجاجات منذ بداية برنامج التطوير عام 2017، بلغت 38,20%، في هيوط عن سابقاتها في عام 2012 التي بلغت 43,14%. وفي تحسن طفيف عما بلغت النسبة في انتخابات عام 2007، وكانت 35,65%. وبذلك تكشف، من دون غداء، أن انتخابات فجر التغيير - على ما نسبتها السلطة - على أن ثقة الجزائريون بالمؤسسة التشريعية تيسر العقدي، وإن التغيير المائل في معنى اقتراع الرئيس يعني إن السلطة لم تفلح في ترميم بنية الثقة في هذا البلد المحتد بعد وقف وإليات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وتشير مسار ما بعد انتخابات الرئاسية في ديسمبر/ كانون الأول 2019، ونجح تيون فيها بتصويت 58% من الناخبين، وإنها لنا ذرى أن نسبة التصويت فيها، هي 41,13%. معقار بينَ من أحسج الشعب المسلم.

ولما كانت تشريعات أول في أسرارها في الأولى بعد انتفاضة حراك الجزائر الشعبي والعربي الذي لا زال يطالب بالكثير من التغيير، ولم يفتتح المثلج ما يدان إليه النظام، والبرهان الرسمية العلنية، الفاضلة بحسب نعت ذاع، أو الحرجة بحسب وصفه، فإن هذه الواقعة تصيف شاهدا مستجدا، ومهما، على التصان الوفير في ثقة المواطن العربي في المؤسسات التشريعية (الرلمانية) في بلاده الأمر التي ما لاتكف سنويا تؤديك نتائج «المؤشر العربي» التي ينتظم في إصداره المركز العربي لإبحاث ودراسة السياسات. والجديد منها، لعام 2019/ 2020، أن 32% من الجمهور العربي (العينة المستطلعة) في 13 عاما عربيا بينها الجزائر) لا يشقون للمؤسسات البرلمانية في بلادهم، و17% لديهم عدم الثقة «إلى حد ما، فيما 21% كبيرة و26% ثقة «إلى حد ما». والنسب هذه تختلف، ترجاعا وتقدما، عن سابقتها في استطلاع 2018/2017، حيث عدم الثقة إبتلاقا 31% و23% عدم ثقة «إلى حد ما»، فيما ثقة الكبير 43،14%، والثقة «إلى حد ما»، 28%. ويشان الجزائريين، لا يظهرون تفرقا في موقفيهم من برلمانات بلادهم، فهم في المنزلة السادسة بين مواطني الدول العربية الـ 13. من حيث هذه الثقة 18% يعارضون أن المجلس التشريعي يؤدي واجبه في الرقابة على الحكومة، و8% يعارضون بشدة، و55% يوافقون النسبة عالية، و14% يوافقون بشدة مع الانتباه إلى أن الاستطلاع نُفذ ميدانيا بين نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 ويوليو/ تموز 2020.

مؤكد أن ثقة شرعية للبرلمان الجزائري الجديد، فلا جلال مع أول رئيس في هذا الخصوص، غير أن هذه الشرعية مصابة بعوار من نوع خاص، لنا نحن أصحاب التعاليل المرتجة في الصلحة أن نؤشر إليها، فيما متروك لأهل الاختصاص في القانون الدستوري ونظم الانتخابات الإفاضة بغير هذا، أي أن المواطن الجزائري سيورى نفسه غير ممتثل تماما في البرلمان المتوقّع، إنا كانت هلامه مع بتوافقة عدد من الأحزاب ومؤسسات الحراك إلى مقاطعة انتخاباته، سيراه برلمانا غير مؤهل في النباية عن الشعب في الرقابة على الحكومة، وتشريع القوانين، وتقرير النظمه السياسية.. تماما كما هي النظره المؤكدة، الرئاسية، المنقحة في غير بلد عربي، وفي إصدارته لبنان والأردن.. أما كيف سيكون في وسع النخبه السياسية، العربية في الجزائر، وتمثيلات المجتمع المدني المناشطة «معالجة» هذا الحال، فهذا موضع الانتباه والاهتمام في تفاصيل جزائرية مقلية، من الانسب مع التنبؤ بشأنها، والافتقاء، بانتظارها.

منذ أن برز، تكار الاحتجاجات منذ بداية برنامج التطوير عام 2017، بلغت 38,20%، في هيوط عن سابقاتها في عام 2012 التي بلغت 43,14%. وفي تحسن طفيف عما بلغت النسبة في انتخابات عام 2007، وكانت 35,65%. وبذلك تكشف، من دون غداء، أن انتخابات فجر التغيير - على ما نسبتها السلطة - على أن ثقة الجزائريون بالمؤسسة التشريعية تيسر العقدي، وإن التغيير المائل في معنى اقتراع الرئيس يعني إن السلطة لم تفلح في ترميم بنية الثقة في هذا البلد المحتد بعد وقف وإليات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وتشير مسار ما بعد انتخابات الرئاسية في ديسمبر/ كانون الأول 2019، ونجح تيون فيها بتصويت 58% من الناخبين، وإنها لنا ذرى أن نسبة التصويت فيها، هي 41,13%. معقار بينَ من أحسج الشعب المسلم.

بايدن وأوروبا وفجوة الثقة

سالم رشد

على الرغم من مظهر الود والتقارب التي جعلت بها، إلا أن جون الرئيس الأميركي، جو بايدن، الأوروبية لم تمنح ليواف القلق الأوروبي تجاه مستقبل العلاقة مع الحليف الأميركي، فعلى الرغم من التفاؤل الكبير مع خروج دونالد تراسم من البيت الأبيض، إلا أن قفراته الوبجاء، والتلاعب بتقاليد السياسة الخارجية الأميركية وقواعدها الزكمت بصمات طفلة على كل مسارات العلاقات الخارجية لوانشنغ على قطع من مؤقته، فإن الأوروبيين كانوا يتوقون مسارعة بايدن إلى خطوة عملية وإدارة هامة بتجاه تعديل أخطا، تراسم من ولاية باينل لم تشهد تحوّلًا جوهريا في السياسة الأمريكية على مستوى الممارسة الفعلية بسبب انشغاله بالأوضاع الداخلية وإعادة ترتيب الأولويات، خصوصا ما يتعلق بتوجهه مخصصات الموازنة العامة ومراجعة إجراءات مواجهة أزمة «كوفيد – 19» وخلفها، ولأن تلك الملفات مستمرة ولبست طارئة لا مؤقتة، فإن الأوروبيين كانوا يتوقون مسارعة بايدن إلى خطوة عملية وإدارة هامة بتجاه تعديل أخطا، تراسم من ولاية باينل لم تشهد تحوّلًا جوهريا في السياسة الأمريكية على مستوى الممارسة الفعلية بسبب انشغاله بالأوضاع الداخلية وإعادة ترتيب الأولويات، خصوصا ما يتعلق بتوجهه مخصصات الموازنة العامة ومراجعة إجراءات مواجهة أزمة «كوفيد – 19» وخلفها، ولأن تلك الملفات مستمرة ولبست طارئة لا مؤقتة، فإن الأوروبيين كانوا يتوقون مسارعة بايدن إلى خطوة عملية وإدارة هامة بتجاه تعديل أخطا، تراسم من ولاية باينل لم تشهد تحوّلًا جوهريا في السياسة الأمريكية على مستوى الممارسة الفعلية بسبب انشغاله بالأوضاع الداخلية وإعادة ترتيب الأولويات، خصوصا ما يتعلق بتوجهه مخصصات الموازنة العامة ومراجعة إجراءات مواجهة أزمة «كوفيد – 19» وخلفها، ولأن تلك الملفات مستمرة ولبست طارئة لا مؤقتة، فإن الأوروبيين كانوا يتوقون مسارعة بايدن إلى خطوة عملية وإدارة هامة بتجاه تعديل أخطا، تراسم من ولاية باينل لم تشهد تحوّلًا جوهريا في السياسة الأمريكية على مستوى الممارسة الفعلية بسبب انشغاله بالأوضاع الداخلية وإعادة ترتيب الأولويات، خصوصا ما يتعلق بتوجهه مخصصات الموازنة العامة ومراجعة إجراءات مواجهة أزمة «كوفيد – 19» وخلفها، ولأن تلك الملفات مستمرة ولبست طارئة لا مؤقتة، فإن الأوروبيين كانوا يتوقون مسارعة بايدن إلى خطوة عملية وإدارة هامة بتجاه تعديل أخطا، تراسم من ولاية باينل لم تشهد تحوّلًا جوهريا في السياسة الأمريكية على مستوى الممارسة الفعلية بسبب انشغاله بالأوضاع الداخلية وإعادة ترتيب الأولويات، خصوصا ما يتعلق بتوجهه مخصصات الموازنة العامة ومراجعة إجراءات مواجهة أزمة «كوفيد – 19» وخلفها، ولأن تلك الملفات مستمرة ولبست طارئة لا مؤقتة، فإن الأوروبيين كانوا يتوقون مسارعة بايدن إلى خطوة عملية وإدارة هامة بتجاه تعديل أخطا، تراسم من ولاية باينل لم تشهد تحوّلًا جوهريا في السياسة الأمريكية على مستوى الممارسة الفعلية بسبب انشغاله بالأوضاع الداخلية وإعادة ترتيب الأولويات، خصوصا ما يتعلق بتوجهه مخصصات الموازنة العامة ومراجعة إجراءات مواجهة أزمة «كوفيد – 19» وخلفها، ولأن تلك الملفات مستمرة ولبست طارئة لا مؤقتة، فإن الأوروبيين كانوا يتوقون مسارعة بايدن إلى خطوة عملية وإدارة هامة بتجاه تعديل أخطا، تراسم من ولاية باينل لم تشهد تحوّلًا جوهريا في السياسة الأمريكية على مستوى الممارسة الفعلية بسبب انشغاله بالأوضاع الداخلية وإعادة ترتيب الأولويات، خصوصا ما يتعلق بتوجهه مخصصات الموازنة العامة ومراجعة إجراءات مواجهة أزمة «كوفيد – 19» وخلفها، ولأن تلك الملفات مستمرة ولبست طارئة لا مؤقتة، فإن الأوروبيين كانوا يتوقون مسارعة بايدن إلى خطوة عملية وإدارة هامة بتجاه تعديل أخطا، تراسم من ولاية باينل لم تشهد تحوّلًا جوهريا في السياسة الأمريكية على مستوى الممارسة الفعلية بسبب انشغاله بالأوضاع الداخلية وإعادة ترتيب الأولويات، خصوصا ما يتعلق بتوجهه مخصصات الموازنة العامة ومراجعة إجراءات مواجهة أزمة «كوفيد – 19» وخلفها، ولأن تلك الملفات مستمرة ولبست طارئة لا مؤقتة، فإن الأوروبيين كانوا يتوقون مسارعة بايدن إلى خطوة عملية وإدارة هامة بتجاه تعديل أخطا، تراسم من ولاية باينل لم تشهد تحوّلًا جوهريا في السياسة الأمريكية على مستوى الممارسة الفعلية بسبب انشغاله بالأوضاع الداخلية وإعادة ترتيب الأولويات، خصوصا ما يتعلق بتوجهه مخصصات الموازنة العامة ومراجعة إجراءات مواجهة أزمة «كوفيد – 19» وخلفها، ولأن تلك الملفات مستمرة ولبست طارئة لا مؤقتة، فإن الأوروبيين كانوا يتوقون مسارعة بايدن إلى خطوة عملية وإدارة هامة بتجاه تعديل أخطا، تراسم من ولاية باينل لم تشهد تحوّلًا جوهريا في السياسة الأمريكية على مستوى الممارسة الفعلية بسبب انشغاله بالأوضاع الداخلية وإعادة ترتيب الأولويات، خصوصا ما يتعلق بتوجهه مخصصات الموازنة العامة ومراجعة إجراءات مواجهة أزمة «كوفيد – 19» وخلفها، ولأن تلك الملفات مستمرة ولبست طارئة لا مؤقتة، فإن الأوروبيين كانوا يتوقون مسارعة بايدن إلى خطوة عملية وإدارة هامة بتجاه تعديل أخطا، تراسم من ولاية باينل لم تشهد تحوّلًا جوهريا في السياسة الأمريكية على مستوى الممارسة الفعلية بسبب انشغاله بالأوضاع الداخلية وإعادة ترتيب الأولويات، خصوصا ما يتعلق بتوجهه مخصصات الموازنة العامة ومراجعة إجراءات مواجهة أزمة «كوفيد – 19» وخلفها، ولأن تلك الملفات مستمرة ولبست طارئة لا مؤقتة، فإن الأوروبيين كانوا يتوقون مسارعة بايدن إلى خطوة عملية وإدارة هامة بتجاه تعديل أخطا، تراس

آراء

آنا لـ«أوسلو» أن ينتهي

علاء ابو عامر

لم تكن انتفاضة «الشيخ جزّاح» التي شملت عموم الوطن الفلسطيني، من عكا إلى النقب، مروراً بمدن فلسطين التاريخية، حيفا وبيافا والرملة والنّدّ والجليل والمثلث، والضفة الغربية قاطبة، مع مقاومة غزّة الإجازية، وتظاهرات الشتات الفلسطيني في دول الجوار، وما رافقها من تضامن عالمي قلّ نظيره منذ نشوء المناساة الفلسطينية التي تمثلت بحملات التطهير العرقي المنظم (النكبة) التي قادتها العصابات الصهيونية قبل 73 عاماً، لم تكن هي الدافع المباشر لكي تدعو عدّة حراكات وطنية، وشخصيات عديدة في الداخل والخارج، إلى طي صفحة اتفاق أوسلو، الذي يكاد أو كان أن يخيق الحركة الوطنية الفلسطينية، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية التي لم يبقَ للتحرير مكان فيها سوى في اسمها الذي يُذكر بأنها انطلقت أو أسست لأجله.

وعلى الرغم من أنّ «أوسلو» نتج من تكتيك فلسطيني أطلق عليه في سبعينيات القرن الماضي «البرنامج السياسي مرحلي»، ووقّع عام 1993 (اتفاق أوسلو) بين حكومة الاحتلال ومنظمة التحرير في واشنطن، وصلاحيته (وفق نصه) خمس سنوات لا أكثر، وانتهى نهايةً دراماتيكية بالفعل، عقب فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام 2000 مع اشتعال انتفاضة الأقصى المسلحة، ومدّدت له الإدارة الأمريكية، والرباعية الدولية، بوضع «خريطة طريق» كان يجب أن تقضي إلى إقامة دولة فلسطينية عام 2005، إلا أنّ ذلك لم يحصل. وبدلاً منه، استمرتّ الألبات الأمنية المعروفة بخطة جورج تينيت، التي نتجت عام 2001، في إطار مؤتمر شرم الشيخ، لمنع العمل الفدائي الفلسطيني ضد جيش الاحتلال ومستوطنيه.

وإذا قيّمنا ما بقي من الاتفاق اليوم، لن نجد سوى التنسيق الأمني واتفاق باريس الاقتصادي الذي يشاء له بعضهم، راضياً أو مكراه، أن يؤدّد ويصيح المرجع المعتمد والنهائي للكفاح الفلسطيني الرسمي بقيادة منظمة التحرير، وبالتالي مرجعاً للقضية الفلسطينية، فقد أصبح اتفاق أوسلو خريطة الطريق المعتمدة دولياً لعل ما أصبحت تسميه حالياً الدول الغربية، بل وأغلب الدول العربية «النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي»، وعلى الرغم من فشله، ما زال يُطلَب من الفلسطيني التزام بنوده، مع أنّه لا يصلح وفق صياغته لأن يكون حلاً. فوفق قراءةٍ دقيقة، وكذلك تصريحات مهندسيه أنفسهم، لم يتضمن الاتفاق أيّ بندٍ ينص على إنهاء الاحتلال أو إنهاء الاستيطان أو إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وهو ما أشار إليه أمين سر اللجنة

التنفيذية لمنظمة التحرير السابق، ياسر عبد ربه، في الفيلم الوثائقي «تمنّ أوسلو»، اعتماداً نصوص «أوسلو» المجافية للحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرّف، مساراً لحلّ الصراع الفلسطيني الصهيوني من خلال التمسك بالاتفاق وإستدامة بقائه، أمر غير منطقي، إذ يُعدّد، في جوهره، التفاوضاً على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتقزيمها لها. ومع أنّ الكاتب لا ينكر هنا أنّ الاتفاق خدم في مراحل الأولى (والحق يقال)، ما تبين أنه أحد أهداف ياسر عرفات، وبعض حركة «فتح» منه، عودة ما يقارب ربع مليون فلسطيني من الشتات إلى الضفة الغربية وقطاع غزّة المحتلين، وعودة قوات الثورة الفلسطينية من الخارج إلى الداخل. كذلك استخدمه عرفات، صاحب الشخصية المركبة والكاريزماتية التي تخفي أكثر مما تندی، لتهريب السلاح وتخزينه وتدريب المقاتلين، ومن ثم اختبار استراتيجيته في نقل النضال المسلح من الخارج إلى الداخل في حدثين كبيرين هامين ومفصلين: هبة النشق (1996) وانتفاضة الأقصى (2000 - 2005) المسلحتين. ومن فوائده على الصعيد السياسي أنّه برهن للعرب والعالم عدم رغبة الصهاينة في السلام، بل أثبت أنّ كلّ ما سعوا ويسعون إليه من مثل هذه الاتفاقيات استسلام فلسطيني، مقابل حكم ذاتي ذي صلاحيات محدودة، لا دولة فلسطينية، التي وإن تحققت اسماً، لن تشكل كياناً قابلاً للحياة إلا بالاعتماد على الاقتصاد الصهيوني والتبعية الأمنية له. ومن فضائل انتفاضة الأقصى التي جاءت، بشكل أو بآخر، نتيجة «أوسلو»، إنهاء الوجود الصهيوني المسلح في قطاع غزّة، وهي إحدى النتائج الإستراتيجية التي أحدثت ظروفاً نضالية جديدة، سمحت للعمل الفلسطيني المسلح بالتطور، فشاهدناه في عدّة معارك بين قوات الاحتلال والحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية (حروب غزّة المتكررة)، التي أوجزها أخيراً قائد «حماس» في قطاع غزّة، يحيى السنوار، في مقابلة له بالقول: «المقاومة الفلسطينية وما تمتلكه من سلاح اليوم هي استكمال للنهج الذي اعتمده أبو عمار في الكفاح المسلح».

على الصعيد السياسي، فشل اتفاق أوسلو، وأصبح عبئاً ثقيلاً على العمل الوطني الرسمي الفلسطيني، ليس وفق تقييميّنا نحن فقط، بل وفق تقييم أحد أهم صانعيه، ياسر عبد ربه، الذي قال قبل عام 2015: «الخطة السياسية منذ اتفاقية أوسلو حتى الآن، فشلت فشلاً ذريعاً وتاماً، والرهان على المفاوضات كسبيل وحيد لإنهاء الاحتلال انهار كلياً، والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل لم يكن متوازناً، لأنّه اعتراف بحق إسرائيل

في الوجود مقابل مجرد الاعتراف بالمنظمة كمثلث للشعب الفلسطيني». وهو اتفاقٌ غير قابل للترميم وفق عبد ربه، وعليه: «من غير المفيد أبداً محاولة ترميم ما تمزّق وسقط عبر الركض وراء مشروع جديد في مجلس الأمن». ويعتبر اعتراف قيادة الشعب الفلسطيني قانونياً أخطر من وعد بلفور وأخطر من خطة ترامب، فهو الاعتراف القانوني الوحيد الذي يمكن أن يستند إليه الصهاينة لتبرير مواصلة احتلالهم، فهو اعتراف من مالك الأرض بحق الغريب المستوطن الإحلالي بامتلاك 78 في المائة من الوطن الفلسطيني، وليس من قوّة غريبة أخرى، كبريطانيا وألويات المتحدة.

وللتذكير، جاء مشروع أوسلو في سياق ما سمي البرنامج السياسي مرحلي الذي بدأت إرصاصاته عام 1974: مشروع «النقاط العشر» الذي صيغ وفقاً لنصائح سوفيتية وعربية للتعاطي مع تفاهات وزيرَي الخارجية، الأميركي كيسنجر، والروسي غروميكو، المهدة لمؤتمر جنيف (1973) كي يكون للفلسطينيين تمثيل فيه، إذ كان من المزمع الدعوة إليه لحلّ الصراع أكتوبر/ تشرين الأول 1973، العربية - الصهيونية. إلا أنّ ما انتهى إليه هذا التكتكك عربياً وفلسطينياً أدّى إلى نهايات كارثية على صعيد الأمن القومي العربي، وقضية القضية الفلسطينية بوصفها قضية مركزية وقضية كرامة عربية، فقد أضعفت الاتفاقيات الإنفرادية مكانة القضية الفلسطينية، وفتّنت جبهة العرب التي اتّحدت في تلك الحرب كما لم تكن من قبل، ومنحت الكيان الصهيوني شرعية البقاء والاستمرار، وهذه المرة بأعترافات وتحالفات عربية مستترّة.

وإذا كان اتفاق أوسلو قد استنفد الغرض، أو الغاية التي أرادها بعض فلسطيني منه، فإنّ بقاءه واستمراره بالاعتراف بحق إسرائيل بالوجود، كياناً عنصرياً استعمارياً استعلائياً إجرامياً، لهو أمر لا يغتفر، ويصبح الاستمرار فيه، من دون هدف، مصيدة صهيونية تكفل الكفاح الوطني الفلسطيني، وتُعزز الانقسام واختلاف الرؤى وتعذّر البرامج الكفاحية للشعب الفلسطيني وقواه المناضلة. وهو كذلك تشبّثت الجهود وأضعفت لقمة (تكرس التبعية)، وهما مملكان لبعضهما؛ يخدم الأول حماية أمن الصهاينة جنوداً وحدوداً ومستوطنين، مقابل تسليم عوائد المقاضاة المالية والسماح الصهيوني للسلطة بجباية الضرائب داخل مناطق

الاستمرار في جغرافية أوسلو ونهجه، العائق الوحيد لإطلاق حملة نضالية عالمية لإنهاء الصهيونية بوصفها أيديولوجيا عنصرية استعمارية

إذا كان هدف «أوسلو» إنشاء سلطة وطنية على أيّ جزء جرت تحريره، فقد أُنجز الهدف

سيطرتها؛ أي المنطقتين «أ» و«ب». وهي الأموال اللازمة لتمويل المؤسسات ورواتب الموظفين في القطاع العام. ومع أنّ هناك عوائق لعدم إلغاء الاتفاق، من بينها عدم القدرة على توفير المال البديل عربياً للاستمرار، بعدما فشلت السلطة الفلسطينية عدّة مرات في تأمين مظلة مالية عربية، بعيداً عن الإبتزاز الصهيوني، فإنّ هذا العائق على أهميته، الذي يضع السلطة واستمرارها في مقابل تحرير الأرض والوطن، سيظلّ إستراتيجية ضارة، بل ومدمرة للهدف الأول الذي انطلقت من أجله الثورة الفلسطينية المعاصرة؛ تحرير الأرض وعودة اللاجئين إلى ديارهم. فقد تحوّلت السلطة مع الزمن، بوعي أو من دون وعي، إلى جسم تابع للاحتلال، فمصرها وبقاؤها مرتبطانُ بفعالها الأمني المحبط لأيّ عمل مقاوم ضدّ الوجود الاحتلالي، وهي معادلة مؤلّة للكّل الوطني الفلسطيني، ويجب ألا تستمر، إذ وصفتها عضو تنفيذية منظمة التحرير المستقبلة، حنان عشراوي، بأنّها كارثة، تجعل من هم تحت الاحتلال يحمون أمن مُحتلّهم، الأمر الذي لم يحصل لشعبٍ آخر في أيّ زمان ومكان.

لذلك كله، أن الأوّان لـ«أوسلو» أن ينتهي، وتطوى صفحاته كي تعود المنظمة إلى منطلقاتها الأولى، وهي منطلقات سليمة،

مبتليها

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

وليصبح النضال من أجل فلسطين كاملة هدفاً، فإذا كان هدف «أوسلو» إنشاء سلطة وطنية على أيّ جزء جرى تحريره، فقد أنجزَ الهدف، وإذا كان ذلك هدفاً مرحلياً فقط، فقد تحقق.

يقترّب الشعب الفلسطيني اليوم من أربعة عشر مليوناً في الوطن وفي الشتات، وهناك سبعة ملايين نسمة في مساحة «فلسطين من النهر إلى البحر» ويخضع جميعه للاحتلال، ويتعرّض للقهر نفسه، وهو مع كلّ هبة أو انتفاضة يتكاتف ويتكامل، غير أبه لتقسيماّت «أوسلو» أو تقسيماّت الاحتلال المناطقة السياسية. وإذا أصبح هدف نضال فلسطيني الداخل المحتلّ، وفق ما تبع «أوسلو»، المساواة والعدالة ضمن دولة «إسرائيل» أو الحصول على حكم ذاتي لما يطلق عليه صهيونياً «الوسط العربي» كما يسعى إليه بعضهم، فإنّ رغبة الأغلبية منهم كما أظهرت الأحداث، وبعيداً عن ممثلهم في الكنيست، التكامل مع أبناء شعبيهم في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزّة، لا تكاملاً في دولة مستقلة بجوار «إسرائيل» بل محلّ «إسرائيل» نفسها، ولا يعني ذلك إلزالتها، بل الخلاص من صهيونيتها التي Apartheid وتطهيرها العرقي Genocide، وغيرها من قوانين وممارسات تُعتبر في عرف القانون الدولي جرائم ضد الإنسانية. مطلب «فلسطين كاملة» وهدفها هو المطلب الوحيد القابل للتطبيق والحياة، على عكس مشروع حلّ الدولتين الذي قال مسؤولون أميركيون ودوليون، بل حتى صهاينة، إنّه أصبح غير قابل للتطبيق، بفعل الاستيطان المنتشر في كلّ مناطق الضفة الغربية، ما جعل واقع الفلسطينيين في مناطق عام 1948 لا يختلف كثيراً عن واقع الفلسطينيين في مناطق 1967، فكلّاهما محاط بالمستوطنات والمستوطنين، يفارق بسيط متعلق بحرية الحركة والجنسية وبعض التمييز الاقتصادي في الداخل عن مناطق الضفة وغزّة.

«فلسطين كاملة» ليست شعاراً، بل أضحت هدفاً وخياراً، لذلك، يُمثّل الاستمرار في جغرافية أوسلو ونهجه، العائق الوحيد لإطلاق حملة نضالية عالمية لإنهاء الصهيونية بوصفها أيديولوجيا عنصرية استعمارية، وضع سلام حقيقي في دولة على كامل تراب فلسطين يعيش فيها كلّ من فيها، ضمن حقوقٍ متساوية في العدالة والاقتصاد بلا تمييز عنصري أو ديني أو قومي. لم يعد هناك خيار آخر، إلا لمن رافقه ملاحقة الأوهام تلو الأوهام، التي تثير انقسامات واتهامات لن تنتهي إلا بتخطي «أوسلو» إلى أفاق نضالية أرحب وأكثر جدوى.

(كاتب فلسطيني)

مبتليها

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

والمسألة السورية

هل تجدد سورية مكاناً لها على طاولة بايدن بوتين؟

وائل السواح

تتسابق قضايا كثيرة لتحظى بصنيتها من النقاش في القمة المرتقبة للرئيسين الأميركي جو بايدن والروسي فلاديمير بوتين، في جنيف بعد غد 16 يونيو/ حزيران. ستقدم القائمة قضايا السلاح النووي والقرصنة الإلكترونية والتدخل الروسي في الانتخابات الأميركية والصفقة الإيرانية وكوريا الشمالية وأفغانستان. وهناك طبعاً قضايا أوكرانيا وبيلاروسيا، ثم أضفأ إليها بايدن قبل أيام قضية حقوق الإنسان. وهناك قضية أساسية واحدة لا يريد الرئيس بايدن التطرق إليها: سورية. ليست سورية من أولوياته، فحتى الآن لم يتوصل فريقة إلى سياسة خاصة بسورية، ولم يعين مثلاً خاصاً إلى سورية بعد. وما نفّخت إدارته تنظراً إلى سورية من خلال الملف الإيراني، وتركّز على قضيتين لا ثالث لهما: هزيمة تنظيم داعش (تعود تدريجياً إلى نشاطه الشرير) وإبصال المساعدات الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها.

لا نماري في أهمية كلا الأمرين، فكلّاهما مهمّان إلى حدّ بعيد. هزيمة «داعش» ضرورية لا مفرّ منها إذا أردنا سورية مستقرّة وديمقراطية وشاملة لكل مواطنيها، أو أردنا شرق أوسط مستقرّاً ومسالماً وخالياً من العنف. وكذلك الأمر بالنسبة للمساعدات الإنسانية، فثمة ملايين من السوريين يقيمون أودهم بهذه المساعدات. ولكننا نماري في جعل المسألتين جوهر القضية وغاية الطريق، من دون أن نلقي بالآ إلى أنهما ليسا سوى عرضين للمرض الرئيس، وأن النقص لهما علاج للعرض، وليس استئصالاً للمرض.

والحال أنه لولا الدور التدميري الذي لعبه بشار الأسد ولغيره، لما كان ثمة «داعش»، ولا صار تهجير، ولا احتاج السوريون المساعدات الإنسانية. إنه يلعب لعبته علانية، ومن دون مداراة. وكان فصله أخيراً في لعبته الانتخابات الرئاسية التي أرادها مناسبة ليظهر للعالم أنه لا يأبه بما يرون، وأن رأيهم في حكمه يساوي «الصفّر». يدرك الأسد أن الروس لن يتخلّوا عنه الآن، لأن في ذلك التخلي علامة ضعفٍ لا تليق بالرئيس الروسي الذي يتصرّف وكأنه زعيم عصابة أكثر مما هو زعيم دولة.

ليست سورية، إذن، أولوية لبايدن، ولكنها أولوية لبوتين الذي استتمّر في سورية، ويريد أن يجني أرباح استثماراته. ولئن كان في الامتيازات التي نالها في مرفأ طرطوس وقطاع الغاز بعض الريح، إلا أن هدفه، في نهاية المطاف، إعادة الإعمار، لأن المكسب المادي والسياسي الأكبر هناك. وعلى هذا، من المرجّح أن يكون بوتين هو من يطرح المسألة السورية على طاولة النقاش، وعندها سيجد بايدن نفسه في زاوية صعبة. ففريقه لم يطور له إستراتيجية خاصة بسورية يتوكل عليها، وهو لا يزال ينتظر أن يرى كيف تسير الأمور مع إيران، ليرسو على بزّ فيما يخص الشأن السوري. وحين ستطرح المسألة السورية، لن يكون أمام بايدن سوى أن يعيد طرح قضيتي «داعش» والمساعدات الدولية، وسيكون ردّ بوتين الجاهز أن «الدولة السورية» تقاتل «داعش»، وأن المساعدات يجب أن تمرّ عن طريق «الدولة السورية». والأمل أن يوافق بوتين على الخطة الأميركية لفتح معابر إضافية لتخضير المساعدات من الشمال السوري، ولكن ذلك للاسف ليس أكيداً. وفي المقابل، سيركّز بوتين

مكتب بيروت

بيروت ـ الجزيرة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end

هاتف: 009611442047 - 009611567794

البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk

الاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions

هاتف: 09635190635+ جوال: 097440190635+

للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

المكاتب

المكتب الرئيسي، لندن

Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY

Tel: 00442071480366

مكتب الدوحة

الدوحة - الدفعة - برج الفردان - الطابق العاشر -

هاتف: 0097440190600

نائب رئيس التحرير حسان كضائي ■ مدير التحرير ارست حوري

■ المدير الفني اميد منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد

مصطفى عبد السلام ■ الثقافة جوان درويش ■ منوعات

ليال حداد ■ الرباب مهن البياري ■ المجتمع يوسف حاج علي ■

الرياضة نيك التليالي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل



تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)